

## THE IMPACTS OF ECONOMIC LIBERALIZATION AND REFORM POLICY ON AGRICULTURAL DEVELOPMENT FUTURE IN EGYPT.

EL GENDY, M.S.E. and M.A.I. KHALIL .

Agricultural Economic Department , Faculty of Agriculture Mansoura University .

آثار سياسة التحرر والإصلاح الاقتصادي على مستقبل التنمية الزراعية في مصر

محمد صلاح الدين الجندي ومحمود أحمد إبراهيم خليل .

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

### الملخص

تبني القطاع الزراعي في مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي مبكراً بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف الوصول إلى الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق زيادة في معدلات النمو في هذا القطاع .

وتمثلت المشكلة البحثية في أنه بالرغم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي إلا أنه ما زال يعاني من انخفاض معدلات النمو في كثير من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية الزراعية في مصر .

ويهدف البحث إلى دراسة الآثار التي ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستقبل التنمية الزراعية في القطاع الزراعي المصري .

وأوضح من الدراسة تراجع بعض المتغيرات الاقتصادية بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كالناتج الزراعي والدخل الزراعي وانخفاض الاستثمارات الكلية في القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي وتحسين متغيرات اقتصادية أخرى كحجم العمالة وحجم الاستثمارات في القطاع الزراعي بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي .

### المقدمة

حيث أن قضية التنمية الاقتصادية خاصة الزراعية تمثل مكانة بارزة في أولويات السياسة الاقتصادية المصرية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة المحلية والدولية وما تفرضه هذه المتغيرات على مستقبل التنمية الزراعية في مصر كان من الضروري التعرض لتحديد آثار التحرر والإصلاح الاقتصادي على مستقبل التنمية الزراعية في مصر .

ولتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تم إعادة هيكلة القطاع العام وتوسيع دور القطاع الخاص وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي ، وقف التدخل الحكومي والتحكم المركزي في النشاط الزراعي فالفacet نظم التوريد الإيجاري وتم إحلال التوريد الاختياري والتسويق الحر وإلغاء التسعيرة الجبرية في تسويق السلع الزراعية وترك قوى السوق في تحديد أسعار المحاصيل الزراعية وتقلص دور الدولة في تملك وإدارة الموارد الاقتصادية وتم تحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية بصدور القانون رقم ٩٦ / ١٩٩٢ .

ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كان من الضروري تجنب الآثار السلبية الناجمة على الاقتصاد القومي المصري وتنظيم الآثار الإيجابية وذلك بزيادة إنتاجية الفدان وخفض تكلفة المنتج الزراعي المصري قياساً على المستوى الدولي في المدى القصير والاتجاه نحو التخصص في إنتاج سلع منافسة ذات ميزة نسبية عالية لزيادة قدرة الاقتصاد المصري على التبادل الدولي في المدى الطويل .

## مشكلة البحث

بالرغم من الآثار الإيجابية التي تحققت من جراء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يعاني من انخفاض في معدلات نمو الكثير من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة القوية بعملية التنمية الزراعية المصرية بجانب استمرار القطاع الزراعي في عدم القدرة على إشباع الطلب المحلي على الكثير من المحاصيل وكذلك ضعف إنتاج المحاصيل التصديرية وما يعكس هذا الوضع على خطط التنمية الاقتصادية .

## هدف البحث

دراسة الآثار التي ترتب من جراء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وأليات السوق خاصة على التنمية الزراعية في مصر كذلك دراسة استخدام بعض المعايير الاقتصادية التي تقيس معدلات النمو الاقتصادي مثل الدخل الزراعي والاستثمار في القطاع الزراعي والناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي وحجم العمالة في القطاع الزراعي ومعدلات النمو لهذه المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي .

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من خلال تقدير النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعدل التغير ومعامل الاختلاف لبعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتنمية الزراعية ، فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لمعدلات الاتجاه الزمني العام . واعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة خلال الفترة (١٩٩٩/٨٢) من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي / قطاع الشؤون الاقتصادية ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والنشرات الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .

## النتائج والمناقشة

أولاً :

- ١- دراسة تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في مصر باستخدام معدل التغير ومعامل الاختلاف في الفترة (١٩٩٩/٨٢) :-  
من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) وبإيجاد معدل التغير ومعامل الاختلاف للمتغيرات الاقتصادية بالجدول رقم (١) أمكن استبطاط الجدول رقم (٢) الذي فيه تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر كما يلى :-

- (١) ظهور تحسن بنسبة ضئيلة في حجم العمالة بالقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك تحسن في حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي إلا أن هذا التحسن ما زال غير مستقر نسبياً .  
(٢) تراجع في حجم الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات الكلية والدخل الزراعي والدخل الإجمالي .  
وذلك بالمقارنة بين فترتي ما قبل تطبيق الإصلاح وما بعده مما قد يشير إلى انخفاض معدل النمو الزراعي الحقيقي وبالتالي الدخل الفردي للمزارع والدخل الزراعي من القطاع وبالتالي الدخل الإجمالي .

الخطوة، فـ((١)) تأثير سلسلة الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر

(٢) وزارة الزراعة ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرات تغذية الدخل الزراعي ، أعداد منفرقة .

المصدرة : جمعت وحسبت من

جدول رقم (٢): تأثير الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر بالقطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٩).

المصدر : تم صياغة هذا الجدول من الجدول رقم (١)

ثانياً: دراسة تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في مصر في الفترة ١٩٩٩/٨٢ باستخدام معادلات الاتجاه الزمني العام:-

وباستخدام معادلات الاتجاه الزمني العام يمكن معرفة تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في مصر خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠ ) وهي فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وكذلك في الفترة ( ١٩٩١ - ١٩٩٩ ) كمرحلة تمثل فترة الإصلاح الاقتصادي وبمقارنة الفترتين يمكن معرفة تأثير تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية.

<sup>1</sup> يمكن معرفة تأثير تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في مصر :  
 - (1) يمكن: اتحاد معادلات الاتجاه الناجم عن العام الثالثة :-

١/١: تطور الناتج الزراعي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة .

$$** (6.4.9) = ت \quad . . 854 = ٢$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الناتج الزراعي بالمليون جنيه ، وس<sub>١</sub> : متغير الزمن ،

— ٩٤ —

وبدراسة هذه المعادلة تبين أن الناتج الزراعي قد تزايد سنويًا بحوالى ٩١١ مليون جنيه تمثل ١٣٪ من متوسطة السنوى خلال هذه الفترة والذى بلغ نحو ٦٩٣٥ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٩١٪.

ملاحظات :-

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{المتوسط الحسابي}}{100} \times \text{الاتحراف المعياري}$$

$$(\%) \text{ معدل التغير} = \frac{\text{معامل } (b)}{100 \times \text{المتوسط الحسابي}}$$

١/ب : تطور الناتج الزراعي خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة :

(٢)

$$\text{ص}^{\wedge} \text{هـ} = ٣٣٣٤١,٢ + ٣٨٧٥ \text{ س هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٨٤٥ \quad ت = (٦,١٦٧)$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> هـ : قيمة الناتج الزراعي بالمليون جنيه ، سهـ : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٩٠، ١٩٩١، ...).

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن الناتج الزراعي قد تزايد سنويًا بنحو ٣٨٧٥ مليون جنيه تمثل ١٢٪ من متوسطة السنوية خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) والذي بلغ ٣٢٨٠ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪.

١/٢ : تطور الناتج المحلي الإجمالي المتلفة عوامل الإنتاج الثابتة خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠). (٣)

$$\text{ص}^{\wedge} \text{هـ} = ١٤٨٣٢,٢٩ + ٤١٩١,٦٣ \text{ س هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٩٣٠ \quad ت = (٩,٦٥٢)$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> هـ : قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه ،

سـ هـ : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٩٠، ١٩٩١، ...).

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد سنويًا بحوالى ٤١٩٢ مليون جنيه تمثل ١٢٪ من متوسطة السنوية والذي بلغ ٣٥٧٩٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪.

٢/ب : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة. (٤)

$$\text{ص}^{\wedge} \text{هـ} = ٨٢٦٣٤,٤٤ + ٨٢٤٠٨ \text{ س هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٨٨٤ \quad ت = (٧,٣٥)$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> هـ : قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه ، سهـ : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٩٠، ١٩٩١، ...).

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد سنويًا بحوالى ٢٢٤٠٨ مليون جنيه تمثل ١٢٪ من متوسطة السنوية خلال نفس الفترة والذي بلغ ١٩٤٦٧٦ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪.

٣/أ : تطور العمالة الزراعية بالألف عامل خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠).

(٥)

$$\text{ص}^{\wedge} \text{هـ} = ٤٢٨٧,٨٢ + ٤٢٨٧,٨٢ \text{ س هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٦٦٧ \quad ت = (٣,٧٥٠)$$

حيث تمثل ص : حجم العمالة الزراعية بالألف عامل ، سـ هـ : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٩٠، ١٩٩١، ...).

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن عدد العمال بالقطاع الزراعي قد تزايد سنويًا بحوالى ٣٤ ألف عامل تمثل ٨٪ من متوسطة السنوية خلال نفس الفترة والذي بلغ ٤٤٧٠ ألف عامل وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪.

٣/ب : تطور العمالة الزراعية بالألف عامل خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩).

(٦)

$$\text{ص}^{\wedge} = 4540,78 + 44,93 \text{ س}^{\wedge}$$

$$r^2 = 0,928 \quad t = (9,52)$$

حيث تمثل ص<sup>هـ</sup> : حجم العمالة الزراعية بالألف عامل ، س<sup>هـ</sup> : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤، ...).

وقد يتبين أن عدد العمال الزراعيين قد تزايد سنويًا بحوالي ٤٥ ألف عامل تمثل ٦٠,٩% من متوسط عدد العمال السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ ٤٧٦٥ ألف عامل وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٥١%.

٤/أ: تطور إجمالي العمالة (بالقطاعات الاقتصادية) بالألف عامل خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠).

(٧)

$$\text{ص}^{\wedge} = 11545,52 + 176,29 \text{ س}^{\wedge}$$

$$r^2 = 0,545 \quad t = (2,898)$$

حيث تمثل ص<sup>هـ</sup> : حجم العمالة الكلية بالألف عامل ، س<sup>هـ</sup> : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤، ...).

وقد يتبين أن حجم العمالة الكلية بالقطاعات الاقتصادية قد تزايد سنويًا بحوالي ١٧٦ ألف عامل تمثل ١١,٤% من متوسط حجم العمالة الكلية السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ ١٢٤٢٧ ألف عامل وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٥١%.

٤/ب: تطور إجمالي العمالة (بالقطاعات الاقتصادية) بالألف عامل خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩).

(٨)

$$\text{ص}^{\wedge} = 13097,97 + 466,383 \text{ س}^{\wedge}$$

$$r^2 = 0,995 \quad t = (37,363)$$

حيث تمثل ص<sup>هـ</sup> : حجم العمالة الكلية بالألف عامل ، س<sup>هـ</sup> : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤، ...).

وقد يتبين أن حجم العمالة الكلية قد تزايد سنويًا بحوالي ٤٦٦ ألف عامل تمثل ٦٣% من متوسط حجم العمالة الكلية السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ ١٥٤٣٠ ألف عامل وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٥١%.

٤/أ: تطور الاستثمارات الثابتة في القطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠).

(٩)

$$\text{ص}^{\wedge} = 141,19 + 167,94 \text{ س}^{\wedge}$$

$$r^2 = 0,935 \quad t = (10,032)$$

حيث تمثل ص<sup>هـ</sup> : قيمة الاستثمارات الثابتة بالمليون جنيه ، س<sup>هـ</sup> : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤، ...).

وقد يتبين أن قيمة الاستثمارات الثابتة في قطاع الزراعة قد تزايد سنويًا بحوالي ١٦٨ مليون جنيه تمثل ١٧% من متوسط قيمة الاستثمارات الثابتة السنوي والذي بلغ ٩٨١ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٥١%.

٤/ب: تطور الاستثمارات الثابتة في القطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩).

(١٠)

$$\text{ص}^{\wedge} = - 1001,503 + 262,54 \text{ س}^{\wedge}$$

$$ر^2 = 0,911 \quad ت = (8,465) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الاستثمارات الثابتة بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ،

هـ : السنوات (٩،٢،١،٣،...،٤)، وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة الاستثمارات الثابتة في القطاع الزراعي قد تزايد سنويًا خلال نفس الفترة بنحو ١٠٠٢ مليون جنيه تمثل ٢١٪ من متوسط قيمة الاستثمارات الثابتة السنوية والذي بلغ ٤٧٤٥ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪ .

١/٦ : تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) . (١١)

$$ص^8 = 1468,48 + 1510,793 س_هـ$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (٩،٢،١،...،٤)، وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة بالقطاعات الاقتصادية قد تزايدت سنويًا

بحوالى ١٥١١ مليون جنيه خلال نفس الفترة تمثل ١٧٪ من متوسط قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة والذي بلغ ٩٠٢٢ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪ . بـ : تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) . (١٢)

$$ص^8 = 16811,306 + 16054,15 س_هـ$$

$$ر^2 = 0,969 \quad ت = (14,82) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (٩،٢،١،...،٤)، وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة بالقطاعات الاقتصادية قد تزايدت سنويًا

بحوالى ٦٠٥٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة تمثل ١٣٪ من متوسط قيمة إجمالي الاستثمارات الثابتة السنوية والذي بلغ نحو ٤٧٠٨٢ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪ .

١/٧ : تطور الدخل الزراعي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) . (١٣)

$$ص^8 = 13223,83 + 17887,63 س_هـ$$

$$ر^2 = 0,958 \quad ت = (12,61) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الدخل الزراعي بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (٩،٢،١،...،٤)، وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة الدخل الزراعي قد تزايدت سنويًا بحوالى ١٧٨٨ مليون جنيه خلال نفس

الفترة تمثل ١٧٪ من متوسط قيمة الدخل الزراعي السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ ١٠٢٦٢ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١٪ . بـ : تطور الدخل الزراعي خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) . (١٤)

$$ص^8 = 15732,64 + 15732,64 س_هـ$$

$$ر^2 = 0,973 \quad ت = (16,02) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الدخل الزراعي بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٢، ... ١٩٩٠)

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة الدخل الزراعي قد ترايدت سنوياً بحوالي ٤٠٨٨ مليون جنيه تمثل ١١% من متوسط قيمة الدخل الزراعي السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ ٣٦١٧٢ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١% .

١/٨: تطور قيمة الدخل الاجمالي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) .

(١٥)

$$\text{ص}^8 = ٧٩٩٠,٤٧ + ٩٢٩٠,٢٨ \text{ سـ هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٩٤٣ \quad ت = (١٠,٦٧٥) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الدخل الاجمالي بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٢، ... ١٩٩٠)

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة الدخل الاجمالي قد ترايدت سنوياً بحوالي ٩٢٩٠ مليون جنيه تمثل ١٧% من متوسط قيمة الدخل الاجمالي السنوي والذي بلغ نحو ٥٤٤٤٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١% .

١/٨: تطور قيمة الدخل الاجمالي خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩) .

(١٦)

$$\text{ص}^8 = ٨٢٦٣٨,٣٣ + ٢٢٤٠٧,٩٣ \text{ سـ هـ}$$

$$ر^2 = ٠,٨٨٤ \quad ت = (٧,٣٠٦) ^{**}$$

حيث تمثل ص<sup>٨</sup> : قيمة الدخل الاجمالي بالمليون جنيه ، س<sub>هـ</sub> : متغير الزمن ، هـ : السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٢، ... ١٩٩٠)

وبدراسة هذه المعادلة يتبين أن قيمة الدخل الاجمالي قد ترايدت سنوياً بحوالي ٢٢٤٠٨ مليون جنيه تمثل ١٢% من متوسط قيمة الدخل الاجمالي السنوي خلال نفس الفترة والذي بلغ نحو ١٩٤٦٧٦ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى ٦١% .

جدول رقم (٣): تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر

الاستنتاج	فترة قبل الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢ - ١٩٩٠)		فترة بعد الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٩)		مؤشرات التنمية الزراعية	م
	نسبة الزيادة إلى متوسط الفترة %	مقدار السنوى	نسبة الزيادة إلى متوسط الفترة %	مقدار السنوى		
تدحر	١٢	٣٧٨٥	١٣	٩١١	الناتج الزراعي بالمليون جنيه	١
ثبات	١٢	٢٢٤٠٨	١٢	٤١٩٢	الناتج الإجمالي بالمليون جنيه	٢
تحسين	٠,٩	٤٥	٠,٨	٣٤	العمالة الزراعية بالألف عامل	٣
تحسين	٣	٤٦٦	١,٤	١٧٦	العمالة الكلية بالألف عامل	٤
تحسين	٢١	١٠٠٢	١٧	١٦٨	الاستثمارات الزراعية الثابتة بالمليون جنيه	٥
تدحر	١٣	٦٠٥٤	١٧	١٥١١	الاستثمارات الكلية الإجمالية بالمليون جنيه	٦
تدحر	١١	٤٠٨٨	١٧	١٧٨٨	الدخل الزراعي بالمليون جنيه	٧
تدحر	١٢	٢٢٤٠٨	١٧	٩٢٩٠	الدخل الإجمالي بالمليون جنيه	٨

المصدر : تم صياغة هذا الجدول من معدلات الاتجاه الزمني العام من رقم (١٦-١)

وبصياغة البيانات الإحصائية السابقة من معادلات الاتجاه الزمني العام من المعادلة (١) إلى المعادلة (٦) جدولياً لبيان تأثير تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر أمكن استباق الجدول رقم (٣) بيان تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات التنمية الزراعية في مصر .

ويدرسية البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) تبين ما يلى :-

(١) انخفاض نسبة الزيادة في الناتج الزراعي في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٩ ) بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي . وقد يعزى ذلك إلى عدم تطوير أساليب الإنتاج في القطاع الزراعي بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة في السنوات الأخيرة بعد رفع الدعم الحكومي .

(٢) عودة العمالة المصرية إلى ممارسة العمل الزراعي وزيادة حجم العمالة داخل القطاع الزراعي في مصر

بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الفترة ( ١٩٩٠ - ١٩٩٩ ) ويعزى ذلك إلى انخفاض فرص العمل بدول الخليج وانخفاض الدخل فيها والحد من الحصار الاقتصادي المستمر حتى الآن على العراق وكذلك توقف الحكومة عن سياسة الالتزام بتقييد خريجين جدد .

(٣) زيادة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعي بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي نظراً لاتجاه الحكومة إلى نظام الخصخصة وتوفير مصدر لتمويل القطاع الزراعي إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي داخل الاقتصاد القومي المصري .

(٤) انخفاض الدخول الزراعية وبالتالي دخل المزارع الفردي بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المنتج الزراعي وعدم ارتفاع أسعار بيع المنتج الزراعي محلياً بالمقارنة بانخفاض أسعار نفس المنتج وانخفاض تكاليفه عالمياً .

(٥) انخفاض أحجمالي الاستثمارات الكلية في القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وقد يعزى ذلك إلى تقلص دور الدولة وتحويم انشطة القطاع العام إلى شركات مساهمة وإعطاء القطاع الخاصدور الرئيسي في إدارة الموارد الإنتاجية .

لذلك ترى الدراسة إعادة النظر في تخصيص الموارد الزراعية المتاحة وتوجيهها في المجالات التي تحقق زيادة إنتاجية الغdan وخفض تكلفة المنتج الزراعي المصري وحتى لا نواجه مستقبلاً بتحديات تصدير الفائض في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج محلياً والتخصص في إنتاج سلعة منافسة ذات ميزة نسبية للتصدير وذلك لتجنب الآثار السلبية من جراء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي المصري .

## المراجع

- ١- الجهاز المركزي للتتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الأحصائي السنوى ، إعداد مختلفه .
- ٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرات الاقتصاد الزراعي .
- ٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - نشرات تقدير الدخل الزراعي .
- ٤- البنك الأهلي المصري - النشرات الاقتصادية ، إعداد مختلفه .
- ٥- المؤتمر السادس للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثاني ، الفترة من ١٤-١٦ أكتوبر ١٩٩٧ .

## **THE IMPACTS OF ECONOMIC LIBERALIZATION AND REFORM POLICY ON AGRICULTURAL DEVELOPMENT FUTURE IN EGYPT .**

**EL Gendy, M.S.E. and M.A.I. Khalil**

Agricultural Economic Department, Faculty of Agriculture Mansoura University .

### **ABSTRACT**

The agricultural sector has adopted the economic reform policy in Egypt earlier than the other economic sectors .

Many procedures have been taken to apply the economic reform program in order to attain the perfect usage of the available economic resources and to enrich the rates of growth .

The study problem is represented in the application of the economic reform program in the agricultural sector but such sector is still suffering the decrease in growth rates in the economic variants of the agricultural development in Egypt .

The research aims at the studying the consequences of the application of the economic reform program on the agricultural sector in Egypt .

The study showed that the economic variants have been decreased after the previous application such as agricultural product , the agricultural income , the decrease in the investments in the economic sectors inside the national economy and the improvements in other economic variants such as the number of labour and investments in the agricultural sector after the application of the economic reform policy .